APLC/MSP.11/2011/WP.2

28 September 2011
Arabic
Original: Spanish

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الحادي عشر

بنوم بنه، الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من شيلي

١- يرجع تاريخ الأغلبية العظمى من حقول الألغام الموجودة في شيلي إلى سبعينات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت تورط شيلي في سلسلةٍ من الأزمات مع بلدان مجاورة. ونظراً لأن جميع الألغام الموجودة في البلد قد زرعتها القوات المسلحة، فلدى شيلي سجلّات بموقع ومحتوى كلٍّ من حقول الألغام والمناطق الخطرة الموجودة في أراضيها. ومن المهم التشديد على أن "المناطق الخطرة" تُعرَّف بأنها المناطق التي طُهّرت من الألغام قبل دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ بالنسبة إلى شيلي ولم يُعثر على كل ما بها من ألغام، وفقاً للسجلات القائمة للمناطق المزروعة بالألغام.

٢- ووفقاً للسجلات، يتمثل التحدي الأول في وجود ١٨٣ حقلاً للألغام و١٦ منطقةً خطرة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٨١ ٢٠٧ ٢٣ متراً مربعاً في ستة أقاليم في البلد هي: أريكا وباريناكوتا، وتاراباكا، وأنتوفاغاستا، وبالبارائيسو، وميتروبوليتانا، وماغايّانيس. ووفقاً لهذه السجلات، تحتوي هذه المناطق الملغومة على ما مجموعه ٤٢١ ١٢٣ لغماً مضاداً للأفراد و٣٩٣ ٥٨ لغماً مضاداً للدبابات.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وتقع حقول الألغام والمناطق الخطرة هذه، في معظمها، في أماكن لا تـأثير مباشـر لها على السكان، فضلاً عن أنها محددة بعلاماتٍ وحدود على النحو الواجب وتخضع لمراقبـة دائمة من جانب القوات المسلحة، ما أدى إلى قلة عدد ضحايا الألغام المـضادة للأفـراد في شيلي، الذين بلغ عددهم منذ عام ١٩٧٠ حتى تاريخه ٤٣ شخصاً، ولم يتغير هذا الرقم منذ عام ٢٠٠٥.

٤- واستكمالاً للتدابير الأمنية، من المهم الإشارة إلى أن المساحة الإجمالية للمنطقة المشار إليها (٢٨١ ٢٠٧ ٢٣ متراً مربعاً) تشمل طوقاً أمنياً يشكّل منطقةً إضافية إلى المساحة الفعلية الملغومة وفقاً للسجلات القائمة للمناطق المزروعة بالألغام. وقد اعتُبرت هذه المنطقة الإضافية خصوصاً تدبيراً أمنياً، بالنظر إلى نطاق مفعول أي انفجار محتمل، هذا، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم حقول الألغام في شيلي مختلطة، أي أنها مؤلفة من ألغامٍ مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات. وتتباين مساحة المناطق الإضافية في كلٍّ من المناطق الملغومة، ذلك أنهـا مرهونـة أساساً بشكل الألغام وموقعها في المنطقة المحددة. كما تؤثر على ذلك أيضاً حالة وخصائص الأرض التي تقع فيها المناطق الملغومة، ومعدل تساقط الأمطار أو الثلوج الذي تسجله المنطقة، والمنحدرات الأرضية، وأنواع التربة، ووجود طرق مرور قريبة، وما إلى ذلك.

٥- وبعد أن وقّعت شيلي وصدّقت على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقـل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أمرت بأن تتولى مؤسـسات الـدفاع الـوطني مسؤولية إزالة الألغام المضادة للأفراد من الإقليم الوطني وتدميرها. وتحقيقاً لهـذا الغـرض، أُنشئت في عام ٢٠٠٢ اللجنة الوطنية لإزالة الألغام، وهـي الهيئـة الاستـشارية لـرئيس الجمهورية، وتتألف من وزير الدفاع الوطني بصفته رئيس اللجنة، وكذلك من ممثلين وزارات العلاقات الخارجية، والمالية، والصحة، والقوات المسلحة. علاوةً على ذلك، لدى البلد فريق رفيع المستوى من المستشارين من هذه الوزارات ومن مؤسسات الدفاع ومؤسسات الخدمات العامة الأخرى، وتُدعى إلى المشاركة فيه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية، والتي أُشرِكت أيضاً في مناسبات محددة في بعض المناقشات.

٦- ومنذ عام ٢٠٠٤ حتى كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠، وهي الفترة التي فُعِّلت فيهـا الوحدة الأولى لإزالة الألغام في الجيش الشيلي في إقليم أريكا وباريناكوتا، أُنشئت ودُربـت وحدات جديدة، يصل العدد إلى أربع وحدات لإزالة الألغام يدوياً وست وحدات لإزالتـها آلياً، ما مثّل زيادةً هائلة في مستوى قدرات إزالة الألغام. ويُخطَّط لإدماج وحـدة يدويـة خامسة في عام ٢٠١١.

٧- وفي آذار/مارس ٢٠١١، طُهّر ما مجموعه ٥٤ منطقة ملغومـة (لم يُـصدَّق علـى تطهير ٢٤ منها بعد) بلغت مساحتها الإجمالية ٣٥٩ ٣٨٣ ٩ متراً مربعاً، إذ دُمـر خـلال العمليات ما مجموعه ٢١٣ ٢٨ لغماً مضاداً للأفراد و٣٥٦ ١٢ لغماً مضاداً للدبابات. وطُهّر من المساحة الإجمالية البالغة ٣٥٩ ٣٨٣ ٩ متراً مربعاً ٥٥٥ ٠٥٦ ٧ متراً مربعـاً إجمـالاً

باستخدام أساليب غير تقنية. ولم يُطهّر بعد ما مجموعه ١٤٤ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها الإجمالية ٩٢٢ ٨٢٣ ١٣ متراً مربعاً، وهناك ٢٤ منطقة ملغومة لم يُصدّق على تطهيرها بعد. ووفقاً للسجلات، تحتوي المناطق التي لم تُطهّر بعد على ما مجموعه ٢٠٨ ٩٥ لغماً مضاداً للأفراد و٠٣٧ ٤٦ لغماً مضاداً للدبابات.

٨- ولا ريْب في أن سلامة عمليات إزالة الألغام، لمزيلي الألغام وللسكان المدنيين على حدٍّ سواء، تشكّل المحور الرئيسي الذي يرتكز عليه تنفيذ هذه الأعمال التقنية. وتنقسم أعمال إزالة الألغام في شيلي إلى أربع مراحل هي: التخطيط والإعداد والتطهير والتصديق. ولتنفيذ عمل إزالة الألغام، تستخدم شيلي تقنيات يدوية لإزالة الألغام تشمل تقنية الكشف بالرؤية، وتقنية أسلاك التعثر أو التفجير، وتقنية قطع النباتات، وتقنية استخدام كاشف المعادن، وتقنيتي الحفر والمسح، وإجراء التطهير بالحفار الهوائي، إذ تُدمّر الألغام بهذه التقنية في الموقع. وتستخدم شيلي أيضاً أساليب تطهير آلية يُنفذ العمل بها في ثلاث مراحل هي: إعداد المنطقة، والتطهير من الداخل للمنطقة التي حددتها الدراسة التقنية بحدود، وتطهير المحيط الداخلي للمنطقة الملغومة، وتمديد هذا التطهير إلى المحيط الخارجي لهذه المنطقة. وعلاوةً على هذه الأساليب المشدَّد عليها، تنفذ شيلي عمليات الإفراج عن الأراضي باتّباع أساليب غير تقنية وفقاً لبروتوكولات وطنية تتعلق بهذه المسألة. وتنفَّذ هذه الأنشطة وفقاً للمعايير الدولية لمكافحة الألغام، ثم تخضع المناطق في ما بعد لعملية صارمة للتصديق على تطهيرها قبل الإفراج عنها.

٩- وفيما يتعلق بالمناطق الخطرة، تُجرى دراسات تقنية لكل منطقة لجمع المعلومات التاريخية المتاحة، ولتحديد كيفية العمل في هذه المناطق، الذي غالباً ما يكون باستخدام معدات آلية، وكذلك بتنفيذ إجراءات مختلطة (يدوية و آلية) في القطاعات التي لا يسمح نوع التربة فيها باستخدام المعدات الآلية حصرياً. وفي هذا السياق، يتوقف الإجراء الذي ينبغي تطبيقه على نتائج الدراسات التقنية التي تُجرى في كلٍّ من المناطق الخطرة، وتقرر هذه النتائج في كل حالة على وجه التحديد مناطق البحث عن الألغام التي لم يُعثر عليها، ومن ثَم، يمكن البحث باستخدام وسائل آلية أو يدوية أو كليهما على حد سواء. بيد أنه، كقاعدة عامة، يُحبّذ استخدام الوسائل الآلية في المناطق ذات المساحات الشاسعة.

١٠- ومنذ بدء تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية، وفرّت دولة شيلي أغلب الموارد المستخدمة في هذه الأنشطة برصد ميزانيات سنوية لهذه الأغراض. ومنذ بدء عمليات إزالة الألغام في شيلي، تلقّت شيلي نحو ٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مصادر دولية. وقد تلقّى البلد هذه الإسهامات الدولية لدى بدء أنشطة التنفيذ، وتألفت بصورة رئيسية من معدات للحماية الفردية، وأجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية، ومعدات دعم، ومعدات متعلقة بالهياكل الأساسية، وما إلى ذلك. كما وفرت حكومة شيلي ما مجموعه ٢٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام.

١١- وتُعزى الظروف الرئيسية التي تمنع شيلي من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية إلى القيود الواضحة التي تفرضها الأحوال الجغرافية والمناخية لمعظم المناطق التي يجب أن تخضع لعمليات إزالة الألغام. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الصعوبات المتعلقة بالأرض والمناخ لا تؤثر فقط على تنقل المركبات وإمكانية الوصول إلى وحدات إزالة الألغام وتزويدها بإمدادات، بل تؤثر أيضاً على العاملين في إزالة الألغام في هذه الأحوال، فتُنهكهم بدنياً ونفسياً. إذ يُضاف إلى التوتر العصبي المصاحب لأي عمل خطر بطبيعته، الجفاف الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة، التي تصل إلى أقصاها بسبب استخدام معدات الحماية الفردية، التي يبلغ وزنها ٢٥ كيلوجرام في المتوسط. ويُضاف إلى ما سبق نقص الأكسجين، وهي حالة طبيعية عند الصعود إلى ارتفاع ٣ ٥٠٠ متر، ما يعني ضرورة تقصير أيام العمل كي يُتاح للموظفين الحفاظ على مستوى تركيز كافٍ في ما ينفذونه من أعمال. وتحيط هذه الأحوال الصعبة بالمعسكرات أيضاً، إذ يُضاف إلى نقص الأكسجين فيها شدة تباين درجات الحرارة اليومية وهو ما تتسم به المناطق الصحراوية، التي تتفاقم أحوالها بفعل عامل الارتفاع. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الاستهلاك الطبيعي لآلات إزالة الألغام، التي تعمل في أحوال أرضية وُصفت "بالقصوى" من جانب كلٍّ من المصنِّعين والمقيِّمين والمراقبين الأجانب الذين زاروا بلدنا على حد سواء.

١٢- وكما تقدّم، تكون الأراضي الملغومة مُسيَّجة ومحددة بعلامات على النحو الواجب ومعظمها بعيد عن المراكز المأهولة بالسكان، ما لا يجعلها تمثل خطراً كبيراً على السكان. بيد أنه، بالنظر إلى أن إدراك الخطر وقيمته الحقيقية على حدٍّ سواء يمكن أن يختلفا بحسب احتياجات السكان، فإذا ما تقرر أن منطقةً ما تمثل خطراً على السكان، يُعتبر تطهيرها مهمةً تحظى بأولوية التنفيذ بعد الأعمال الجاري تنفيذها. وقد تنشأ تبعات اقتصادية في هذا السياق بسبب مصالح الشركات التي تلتمس استغلال المعادن أو غيرها من الموارد، ما يجعلها تطلب أولاً معلوماتٍ أساسية بهذا الشأن من أجل تنفيذ عمليات التنقيب في القطاعات القريبة من المناطق الملغومة. وعلى غرار ذلك، ففي حالة وجود آثار إنسانية تترتب على تطهير منطقةٍ ما تقرر أنها تمثل أحد الأصول المفيدة لتنمية المجتمع، يُعتبر تطهيرها مهمةً تحظى بأولوية التنفيذ أيضاً بعد الأعمال الجاري تنفيذها. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يُذكر في هذا السياق ضرورة تقديم أكبر قدر من المعلومات المطلوبة إلى الشركات أو الأشخاص المهتمين بتنفيذ أنشطة إنتاجية في مناطق قريبة من حقول ألغام، بما يتيح لهم تنفيذ أنشطتهم بأمان. وتحقيقاً لما سبق، تقدَّم المعلومات على المستوى المحلي عن طريق وحدات إزالة الألغام الموجودة في كل إقليم.

١٣- وتطلب شيلي فترة تمديد لثماني سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٠) من أجل تحقيق أهداف المادة ٥ من الاتفاقية. وتحدَّد الفترة الزمنية المطلوبة على أساس الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة في السنوات الثلاث الماضية، في ظل عمل جميع الوحدات وإدماج خمس وحدات آلية في عام ٢٠٠٨. علاوةً على ما تقدّم، فقد نُظر في ضرورة تدريب موظفين من أجل العمل بالتناوب، وتجديد معدات الحماية الشخصية، ومعدات الدعم، والمعسكرات،

وآلات إزالة الألغام، ونُظر كذلك في احتمال إدماج تكنولوجيات جديدة تتيح أفضل استخدام للموارد المتاحة.

١٤- وخلال فترة التمديد، تتوقع شيلي إنجاز العمل وفقاً للجدول الزمني التالي: في عام ٢٠١٢، تطهير ٢٤ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٥١٢ ٥٨٤ ١ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٣، تطهير ٢٦ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٦٠٥ ٤١٠ ١ أمتار مربعة والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٤، تطهير ٢٠ منطقة بمساحة إجمالية تبلغ ١٤٥ ٢٢١ ٤ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٥، تطهير ١١ منطقة بمساحة إجمالية تبلغ ٣٢١ ٩٣٢ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٦، تطهير ١٨ منطقة بمساحة إجمالية تبلغ ١٩٢ ٦٨٤ ١ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٧، تطهير ١٥ منطقة بمساحة إجمالية ٦٥٩ ٢٤٤ ٣ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها والتصديق على سلامة ١٦ منطقة؛ في عام ٢٠١٨، تطهير ١١ منطقة بمساحة إجمالية تبلغ ٨٨٩ ٠٢١ ١ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠١٩، تطهير منطقتين بمساحة إجمالية تبلغ ٩٩٩ ٧٠ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها؛ في عام ٢٠٢٠، تطهير منطقة واحدة بمساحة إجمالية تبلغ ٩٤٠ ١٧ متراً مربعاً والتصديق على تطهيرها.

١٥- وتبلغ تكلفة العمليات للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ حوالي ٦١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تتحملها دولة شيلي.